

شروط مزايده منح التزام استغلال بعض الأسواق الحكومية
وتعليقات لمقدمى العطاءات

أولا - الغرض من المزايدة

مادة ١ - تطرح الحكومة المصرية (وزارة الشؤون البلدية والقروية
الإدارة العامة لشئون البلديات إدارة الأسواق) فى المزايدة العلنية التزام
استغلال الأسواق الميينة بالكشف الملحق بهذه الشروط تحت رقم (١).

ولا تشمل الأسواق الحكومية المذايح الملحقه بها .

وتكون المزايدة خاضعة للأحكام والشروط والالتزامات الميينة فيما بعد .

ثانيا - طريقة إجراء المزايدة

مادة ٢ - المزايدة سيكون علنيا من كل سوق على حده وستكون جلسة
كل مزايدة بيدوان المراقبة الإقليمية التابعة لوزارة الشؤون البلدية والقروية
فى التاريخ والمكان المنوه عنهما فى الإعلان عن المزايدة .

وتقدم العروض باسم وحساب مقدمها - أما من يقدم عرضا
لحساب غيره فيجب عليه أن يقدم لرئيس جلسة المزايدة التوكيل الذى يخوله
ذلك مصدقا على امضاء الموكل عليه - بالطريق القانونى ومبين فيه مدى
سلطة الوكيل ونماذج امضائه وعلى كل من يدخل المزايدة باسم شركة ما أن
يقدم لرئيس جلسة المزايدة عقد تأسيس الشركة وسائر المستندات الخاصة
بتكوينها والميينة لسلطة الوكلاء المسئولين وبصورة طبق الأصل من قرار
مجلس الإدارة بإقرار تفويضه فى الحضور نيابة عنها جلسة المزايدة . وتضم
هذه المستندات الى أوراق المزايدة ولا ترد لأصحابها إلا بعد البت نهائيا
فى المزايدة .

وتبقى العروض سارية المفعول حتى يوم
ويبقى عرض الراسى عليه المزايدة قائما حتى يصدر القانون بالإذن فى منح
الإلتزام ويرم العقد فعلا .

ثالثا - إقرار المزايدة بقبوله جميع الاشتراطات

مادة ٣ - يقر كل متزايد بقبوله جميع الاشتراطات الميينة بكتاب
الشروط والالتزامات وأن يكون طبقا للنموذج الملحق بهذه الشروط
تحت رقم "٣" . ويجب على المتزايد قبل دخول المزايدة أن يجرى التحريات
اللازمة عن السوق بحيث يعتبر عالما بحالة السوق موضوع المزايدة
علما كاملا نائيا للجهالة ويكون التزايد بتقديم عروض مقابل الاستغلال
السئوى عن السوق موضوع المزايدة .

التزايد بإعطاء نسبة مئوية من الإيراد يجعل العرض باطلا ويستبعد
فورا ولا يلتفت اليه .

قانون رقم ٦١٩ لسنة ١٩٥٥

بالإذن لوزير الشؤون البلدية والقروية فى منح التزام
استغلال أسواق عمومية

مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الاعلان الدستورى الصادر فى ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ ؛

وعلى القرار الصادر فى ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ بتحويل مجلس الوزراء
سلطات رئيس الجمهورية ؛

وعلى القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ بشأن المجال التجارية والصناعية ؛

وعلى القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٥ بنظام المجالس البلدية ؛

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ؛

وبناء على ما عرضه وزير الشؤون البلدية والقروية ؛

أصدر القانون الاقنى :

مادة ١ - يؤذن لوزير الشؤون البلدية والقروية فى منح التزام استغلال
سوق السنبلوين الى السيد / أحمد سالم جلاله ، وسوق الشين الى السيد /
حسين عبد الله جوده ، وسوق أبيار والمحلة الكبرى الى السيد / محمد صادق
حتتيره ، وسوق طهطا الى شركة الأسواق المصرية وأسواق جزيرة شنويل
وسوهاج وإبشواى الى السيد / عبد العزيز محمد الشرقاوى ، وسوق سنورس
الى السيد / اسكندر حنين وسوق سمثود الى السيد / أمين بولس وذلك
بالشروط المرافقة .

مادة ٢ - على وزير الشؤون البلدية والقروية تنفيذ هذا القانون ،
ويعمل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية ما

مدر بيدوان الرئاسة فى ٢٩ ربيع الثانى سنة ١٣٧٥ (١٤ ديسمبر سنة ١٩٥٥)

وزير الشؤون البلدية والقروية رئيس مجلس الوزراء

فائد جناح ، عبد اللطيف محمود البغدادى جمال عبد الناصر حسين

رابعاً - التأمين المؤقت

مادة ٤ - يجب على كل مزاد أن يودع قبل الدخول في المزادة بجزينة المراقبة الإقليمية التابعة لوزارة الشؤون البلدية والقروية التي ستولى إجراء المزاد حسب ما هو موضح بالإعلان عن المزادة - التأمين المؤقت المحددة قيمته في هذا الإعلان ويجوز للمزاد أن يقدم بقيمة التأمين المؤقت كتاب أو كتب ضمان من أحد البنوك المعتمدة أو شيك معتمد من البنك ويحجر كتاب الضمان وفق النموذج الملحق بهذه الشروط تحت رقم (٥) ويجب أن يكون سارياً لمدة ستة أشهر على الأقل ويرد التأمين بأكمله إلى الطالب الذي لا يقبل عرضه .

خامساً - قبول العرض أو رفضه

مادة ٥ - للإدارة الحق المطلق في قبول أو رفض أى عرض بدون إبداء الأسباب ولا يجوز لمن يتقدم بعروض عن أكثر من سوق أن يربط عرضاً ما بباقي عروضه ويمد هذا الشرط كأن لم يكن ولا يعول عليه .

وبت وزير الشؤون البلدية والقروية في نتيجة المزادة خلال شهرين من تاريخ انعقاد جلسة المزاد ولا يمتنع الالتزام إلا بعد صدور القانون بالإذن في منحه .

سادساً - التأمين النهائي

مادة ٦ - على من يرسى عليه المزاد أن يجل التأمين المؤقت الذي سبق له إيداعه قبل دخول المزاد إلى ما يوازي ٢٠٪ من قيمة مقابل الاستغلال السنوى الذي عرضه نظير استغلال السوق موضوع عرضه في المزاد وذلك في خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ اختطاره برسو المزاد عليه .

ويعتبر ذلك تأميناً نهائياً لضمان قيامه بشروط العقد ويمكن أن يكون التأمين النهائي نقداً أو شيكاً على أحد البنوك أو كتاب ضمان من أحد البنوك المعتمدة . ويحجر كتاب الضمان وفق النموذج الملحق بهذه الشروط تحت رقم "٣" ويكون سارياً المفعول لمدة الالتزام بأكملها فإذا لم يورد الراسى عليه المزاد التأمين النهائي في الميعاد المحدد له يصبح عرضه في المزاد كأن لم يكن ويكون للإدارة أن تصادر التأمين المؤقت الذي سبق أن دفعه قبل دخول المزاد على سبيل التحويل كما يكون لها أن تعيد المزاد وإذا رسا بمبلغ أقل من العرض الذي تقدم به في المزاد الأول يلزم بدفع الفرق بين القيمتين أيضاً أما إذا رسا بقيمة أكبر فلا يكون له المطالبة بالفرق .

مادة ٧ - لا تستحق فائدة لصاحب العطاء من المبالغ التي يودعها بصفة تأمين مؤقت أو نهائى .

سابعاً - شروط عامة

مادة ٨ - يقوم المقدم بإدارة الأسواق واستغلالها في الغرض الذي أعدت له وهو تداول صفقات البيع والشراء بالنسبة للواشى والحيوانات وأنواع السلع المختلفة وبناء على ذلك لا يجوز له أن يزرع جانباً من أرض السوق أو أن يؤجر فيه مخازن أو أن يخزن فيه لحسابه شيئاً أياً كان، ويجوز للمتقدم أن يؤجر قطعة أو أكثر من أرض السوق لإقامة مخازن وقتية عليها لغرض استعمالها في أيام انعقاد السوق فقط على أنه لا يجوز بأى حال من الأحوال إقامة هذه المخازن إلا بعد الحصول على موافقة كتابية من الإدارة العامة لشؤون البلديات على ذلك ويجب على المتقدم في نهاية مدة الالتزام إزالة هذه المنشآت على حسابه وتسليم الأرض بالحالة التي كانت عليها عند استلامها منها .

فإن لم يفعل ذلك خلال شهر من تاريخ إعطائه بخطاب موصى عليه أصبح للأدارة الحق المطلق في إزالتها على حسابه أو الاحتفاظ بها ملكاً للحكومة بدون مقابل .

وفي حالة مخالفة أحكام هذه المادة يجوز سحب الإلتزام إدارياً ويصادر التأمين بالكيفية المبينة في المادة التاسعة والعشرين من هذه الشروط .

مادة ٩ - لا يجوز للمتقدم بدون الحصول على إذن كتابى سابق من الإدارة العامة لشؤون البلديات أن يتنازل عن الإلتزام للغير بأية صورة كانت .

مادة ١٠ - للإدارة العامة لشؤون البلديات - الحق في الترخيص بإدارة استغلال أسواق أخرى غير الواردة الملحق رقم "١" على مسافة لا تقل عن عشرة كيلو مترات من أى سوق منها وتفاصيل المسافة المذكورة على اعتبار أن السوق القائمة مركزاً لدائرة نصف قطرها عشر كيلو مترات .

مادة ١١ - إذا رسا العطاء على شركة أجنبية مساهمة يجب على هذه الشركة أن تتحول إلى شركة مساهمة مصرية أو تنشئ فرعاً لها في مصر لاستغلال الأسواق وذلك في خلال ستة أشهر من تاريخ منح الإلتزام .

وفي حالة مخالفة أحكام هذه المادة يسحب الإلتزام ويصادر التأمين بالكيفية المبينة بالمادة التاسعة والعشرين من هذه الشروط ويعامل المتقدم وفقاً لما هو منصوص عليه فيما بعد .

مادة ١٢ - يجب أن يكون من بين المستخدمين الداعمين ٩٠٪ مصرية الجنسية ويجب توافر تلك النسبة أيضاً في العمال .

وعلى المتقدم أن يقدم للإدارة عند ابتداء الترخيص كشفاً بيان أسماء جميع الذين في خدمته مع بيان أعمالهم وجنسياتهم وعليه أن يقدم للإدارة المذكورة أولاً فأول بياناً بكل ما يطرأ على هذا الكشف من تعديلات أو تغييرات

- (د) عن تعليق سقط أو رأس كبيرة أو عجل .
 (هـ) عن كل زكوية حبوب كاملة .
 (و) عن كل حمل حمار من الخضر أو الفاكهة أو العلف .
 (ز) عن كل طرد من الطرود المحملة على لوريات سواء كانت جوالات أو أقفاص أو صناديق أو جنب خوص .
 (ح) عن كل قفص يزيد طوله عن ٦٠ سم من الطيور أو الدواجن .
 (ط) تصرف تذكرة حرف "هـ" قيمتها ٣٠ مليا عن كل حمل من الخضر أو الفاكهة أو العلف .

٦ - تصرف تذكرة واحدة حرف "و" فئة ١٠ مليات في كل من الحالات الآتية :

(١) للأشخاص عن كل جلسة خارج المظلة (كالصياغ وغيرهم ... انظر البند أولاً فقرة "هـ" .

(ب) عن كل سقط من الضأن والماعز .

(ج) » زكوية حبوب ناقصة أو جوال .

(د) » قفص لا يزيد طوله عن ٦٠ سم من الطيور أو الدواجن .

٧ - تصرف تذكرة واحدة رقم "١ أسواق" عليها رسم عربية بعجلتين فئة ٤٥ مليا عن حوالة كل عربية بعجلتين من الخضر أو الفاكهة أو العلف .

٨ - تصرف تذكرة واحدة رقم "١ أسواق" عليها رسم عربية بأربع عجلات فئة ٦٠ مليا عن حوالة كل عربية بأربع عجلات من الخضر أو الفاكهة أو العلف .

٩ - تصرف تذكرة واحدة رقم "١ أسواق" عليها رسم لوري فئة ٣٠٠ مليا عن حوالة كل لوري من الخضر أو الفاكهة أو القصب .

١٠ - تصرف تذكرة واحدة رقم "١ أسواق" عليها رسم لوري فئة ١٢٠ مليا عن حوالة كل لوري من العلف بأنواعه .

ثانياً - الأسواق الخارجة عن نطاق المجالس البلدية والقروية :

(١) تصرف تذكرة واحدة حرف "ز" فئة ٤٠ مليا عن كل رأس كبيرة من الجمال والأبقار والجاموس والخيول والبغال والعجول .

(٢) تصرف تذكرة واحدة حرف "ح" فئة ٣٠ مليا عن كل رأس من الحمير .

(٣) تصرف تذكرة واحدة حرف "ط" فئة ١٠ مليات عن كل رأس من الأغنام والماعز .

في الأسماء أو الجنسية فإذا نقص عدد المصريين عن النسبة المحددة توقع على الملتزم غرامة إدارية قدرها جنيه مصرى واحد في اليوم عن كل شخص يكون موضعاً للمخالفة وإذا تأخر الملتزم في دفع قيمة الغرامات في خلال الخمسة عشر يوماً التالية لتاريخ مطالبته بها بخطاب موصى عليه خصمت قيمة الغرامات من التأمين دون حاجة إلى اتخاذ أى إجراء قضائي، ويجب على الملتزم تكلمة التأمين إلى قيمته الأصلية خلال سبعة أيام من إعلانه بذلك بكتاب موصى عليه والاجاز لوزير الشؤون البلدية بحسب الإلتزام إدارياً بالقيمة المبينة بالمادة التاسعة والعشرين .

ثامناً - مدة الترخيص

مادة ١٣ - مدة الإلتزام ثلاث سنوات من تاريخ منحه وباتهاء هذه المدة يعتبر الترخيص ملغى من تلقاء نفسه .

ثاسعاً - تعريف الأسواق

مادة ١٤ - يتبع في تحصيل إيرادات الأسواق التعريفية والشروط الآتية :

أولاً - الأسواق الداخلة في نطاق المجالس البلدية والقروية :

(١) تصرف تذكرة واحدة حرف "أ" فئة ٥٠ مليا عن كل رأس كبيرة من الجمال والأبقار والجاموس والخيول والبغال والعجول .

(٢) تصرف تذكرة واحدة حرف "ب" فئة ٣٥ مليا عن كل رأس من الحمير .

(٣) تصرف تذكرة واحدة حرف "ج" فئة ١٥ مليا عن كل رأس من الأغنام والماعز .

(٤) تصرف تذكرة واحدة حرف "د" فئة ١٥٠ مليا عن كل عشرة أغنام أو ماعز .

(٥) تصرف تذكرة واحدة حرف "هـ" فئة ١٥ مليا في كل من الحالات الآتية :

(١) للأشخاص عن كل جلسة تحت المظلة كالصياغ ، النعامين ، القهاشين ، العطارين ، الحدادين ، الفخرايين ، تجار الخردوات هذا إذا كانت مساحة الفرش لا تزيد على أربعة أمتار مربعة وتزاد الأجور تبعاً لزيادة المساحة فما زادت مساحته على أربعة أمتار لغاية ثمانية أمتار مربعة تعتبر فرشاً وهكذا .

(ب) عن تعليق رأس الضأن أو الماعز المذبوحة بالسلاخنة .

(ج) عن تعليق ربع من الرؤوس الكبيرة أو العجول المذبوحة بالسلاخنة

(٢) تصرف تذكرة واحدة مكتوب عليها (وكالة) فئة ١٠ مليات عن كل ركوبة تدخل الوكالة .

(٣) تصرف مجاهاقود بيع المواشى الكبيرة والصغيرة والأضام والماعز وهى من أصل وصورة بالكربون المزدوج .

رابعا - يقبع في الأسواق التى تدخل فيها مواش أو علف أو غير ذلك قبل يوم انعقاد السوق ما يأت :

(أ) تحصل على المواشى والأضام التى تخرج قبل يوم الانعقاد نفس الأجر .

(ب) تحصل على ما يدخل هذه الأسواق من علف أو خلافه وقت الدخول نفس الأجر المنصوص عنها بقائمة التحصيل .

(ج) تحصل الأجر المنصوص عنها بقائمة التحصيل في الأسواق التى تباع فيها السلع في أحد أيام الأسبوع خلاف يوم الانعقاد .

خامسا - الفهاوى المنقلة :

حكما حكم الفرش الثابت من حيث تحصيل الأجر تبعا للساحة ويتعم على أصحابها استعمال وجاق منعا من الحريق وإلا فلا يسمح لهم بالعمل .

ولا يجوز للرخص له إدخال أى تعديل على الفئات المذكورة أو إدخال فئات جديدة من أى نوع كان إلا بموافقة وزير الشؤون البلدية والتروية مقدما على ذلك وإلا جاز سحب الالتزام بقرار من الوزير المذكور بالكيفية المبينة بالمادة التاسعة والعشرين إذا ثبت مخالفة الملتزم لهذه المادة وعلى الملتزم أن يكتب هذه الفئات على لوحة خاصة بخط واضح ويعلقها في مدخل السوق بشكل ظاهر وأن يصدر قسائم من دفتر خاص بكل فئة من فئات التعريف المبينة بهذه المادة على أن ترقم القسائم بأرقام متسلسلة ويثبت على خلاف الدفاتر الخارجى به ونهاية أرقام القسائم التى بداخله .

ويجب على الملتزم أن يعد للسوق دفاتر لتقيد المواشى المبيعة تكون ذات قسائم مزدوجة من أصل وصورة طبقا للنموذج الملحق بهذا تحت رقم ٤ تين فيه أسماء البائع والمشتري والشاهد ونوع المشاة المبيعة وأوصافها وصددها وتعطى القسيمة الأصلية للمشتري وتحفظ الصورة بالدفتر، ويجب أن تستخرج الصور بالكربون ذى الوجهين وهذه القسائم تستخرج لمن يطلبها من المتعاملين .

عاشرا - أيام العمل في الأسواق

مادة ١٥ - يجب أن تكون أيام العمل في الأسواق وفقا لما هو مبين بالجدول الملحق بهذه الشروط تحت رقم ١٠ ولا يجوز بحال من الأحوال إدخال أى تعديل على هذا الجدول بغير موافقة كتابية سابقة من الإدارة العامة لشئون البلديات .

(٤) تصرف تذكرة واحدة حرف "ى" فئة ١٠٠ مليات عن كل عشرة أضام أو ماعز .

(٥) تصرف تذكرة واحدة فئة ١٠ مليات عن تعليق ربع رأس من المواشى الكبيرة والمعجول بالسوق .

(٦) تصرف تذكرة واحدة فئة "١٠" مليات عن تعليق رأس من الضأن والماعز بالسوق .

(٧) تصرف تذكرة واحدة حرف "ك" فئة ١٠ مليات في كل من الحالات الآتية :

(١) للأشخاص من كل جلسة تحت المظلة (كالصياغ وغيرهم ... أنظر البند أولا فقرة ٥) .

(ب) عن تعليق رأس من الضأن والماعز المذبوحة بالسفانة .

(ج) عن كل سقط أو رأس كبيرة أو عجول .

(د) « زكية حبوب كاملة .

(هـ) « حمل حمار من الخضر أو الفاكهة أو العلف .

(و) عن كل طرد من الطرود المحمله على لوريات سواء أكانت جوالا أو أقفاص أو صناديق أو جنب خوص .

(ز) عن كل قفص يزيد طوله عن ٦٠ سم من الطيور أو الدواجن .

(٨) تصرف تذكرة واحدة حرف "ل" فئة ٥ مليات في الحالات الآتية :

(١) للأشخاص من كل جلسة خارج المظلة (كالصياغ وغيرهم... أنظر البند أولا فقرة "هـ" .

(ب) عن كل سقط أو رأس من الضأن أو الماعز .

(ج) عن كل زكية ناقصة أو جوال .

(د) عن كل قفص لا يزيد طوله عن ٦٠ سم من الطيور أو الدواجن .

(٩) تصرف تذكرة واحدة رقم "١ مكرر أسواق" عليها رسم عربية بمجلتين فئة ٣٠ مليا عن حمولة كل عربية بمجلتين من الخضر أو الفاكهة أو العلف .

(١٠) تصرف تذكرة واحدة رقم "١ مكرر أسواق" عليها رسم عربية بأربع مجلات فئة ٤٠ مليا حمولة كل عربية بأربع مجلات من الخضر أو الفاكهة أو العلف (وحمل الجمل من الخضر أو العلف ٢٠ مليا) .

(١١) تصرف تذكرة واحدة رقم "١ مكرر أسواق" عليها رسم لورى فئة ٢٠٠ مليا عن حمولة كل لورى من الخضر أو الفاكهة أو القصب .

(١٢) تصرف تذكرة واحدة رقم "١ مكرر أسواق" عليها رسم لورى فئة ٨٠ مليا عن حمولة كل لورى من العلف بأنواعه .

ثالثا - تستعمل التذاكر الموضحة فيما يلى في جميع الأسواق الحكومية سواء أكانت داخلية في نطاق المجالس أو خارجه عنه وذلك في الحالات الآتية :

(١) تصرف تذكرة واحدة حرف "ل" فئة ٥ مليات للفروشات الصغيرة جدا وما في حكمها من السلع الصغيرة كحاجرة الفجل والجوز والترمس الخ... والباة المتجولين إذا كانت قيمة السلع تزيد على ٥٠ مليا .

التي تعينها الإدارة دون أن يقوم بالاخلاء وتحصم مضاريف الاخلاء من التأمين النهائي الذي يجب أن يكمله الملتزم خلال ١٥ يوماً من اخطاره بذلك بكتاب موصى عليه .

رابع عشر - الأمن العام

مادة ٢٠ - الحريق : يجب على الملتزم أن يجهز كل سوق بجهاز من أجهزة الحريق المعتمدة وإذا ثبت النار داخل السوق وجب على الملتزم أو من يقوم مقامه أن يسعى جهده لاطفائها وأن يستدعى عند الضرورة رجال المطافئ بدون إبطاء .

مادة ٢١ - الممارك : إذا نشبت معركة داخل السوق فعلى الملتزم أو من يقوم مقامه أن يتصل برجال البوليس لاتخاذ اللازم .

مادة ٢٢ - الاسعافات الطيبة : يجب على الملتزم أن يجهز كل سوق بصندوق للاسعافات الطيبة يحتوى على الأصناف الميينة بالكشف الملحق بهذا تحت رقم ٥ وعلى الملتزم أو من يقوم مقامه أن يستدعى عند الضرورة رجال الاسعاف .

خامس عشر - الأشياء المحظور بيعها قانوناً

مادة ٢٣ - لا يجوز للملتزم أن يبيع بنفسه أو يسمح لغيره ببيع الأشياء المحظور بيعها قانوناً داخل السوق وعليه أن يبلغ البوليس بما قد يصل الى علمه من بيع المحظور كما لا يجوز له مطلقاً أن يذبح بنفسه أو يسمح لغيره بذبح المواشى داخل السوق ما عدا سوق أبو شوشة التي بها نقطة ذبيح .

سادس عشر - الإعلانات

مادة ٢٤ - لا يجوز للملتزم أن يسمح لأحد بوضع لوحات الإعلان على أسوار السوق أو في مدخله إلا بإذن كتابي سابق من الادارة العامة لشئون البلديات فإذا أذنت بوضع الإعلان فتتقاضى نصف ما يحصه الملتزم من صاحب الإعلان وللادارة في كل وقت أن تستعمل الأسواق لإعلاناتها الخاصة وليس للملتزم الحق في أن يعترض على ذلك أو أن يطلب من الإدارة مقابله . ولا يخل ذلك بما يكون على الملتزم من التزامات طبقاً للأنحة الإعلانات .

سابع عشر - مراقبة الأسواق

مادة ٢٥ - يخضع استغلال الأسواق لمراقبة الإدارة من الوجهتين الادارية والصحية وعلى الملتزم أن يقدم التسهيلات اللازمة لمندوبى الادارة المختصين

حادى عشر - طريقة دفع مقابل الاستغلال

مادة ١٦ - يؤدى المقابل لحساب الإدارة العامة لشئون البلديات - إدارة الأسواق - بأحدى خزائن الحكومة على أربعة أقساط متساوية كل ثلاثة شهور ويكون الأداء على الأكثر في خلال الخمسة عشر يوماً التالية لاستحقاق كل قسط وهذا الاستحقاق بالنسبة للقسط الأول يبدأ من يوم إخطار الملتزم برسو المعطاء عليه .

وكل مبلغ يحصل تأخير في أدائه يحسب عليه حتماً فوائد بواقع ٥ ٪ سنوياً من تاريخ الاستحقاق لغاية تمام الأداء وذلك بدون حاجة الى إخطار أو أى إجراء قضائى ويجب على الملتزم أن يؤدى المقابل المتأخر عليه فى خلال أسبوع من تكليف الإدارة له بذلك بموجب كتاب موصى عليه وإلا جاز لوزير الشئون البلدية والقروية أن يسحب الإلتزام ويصادر التأمين بالكيفية بالكيفية الميينة بالمادة التاسعة والعشرين .

ثانى عشر - تعطيل الأسواق

مادة ١٧ - إذا حدث أثناء مدة الإلتزام أن عطل الملتزم استغلال الأسواق كلها أو بعضها متهطلاً جزئياً أو كلياً ترسل اليه الإهارة إنذاراً كتابياً موصى عليه تحدد له فيه ميعاداً لاستئناف العمل فإذا انتهى الأجل المحدد ولم يتم الملتزم بتنفيذ ما تضمنه الكتاب المذكور جاز لوزير الشئون البلدية والقروية سحب الإلتزام ومصادرة التأمين بالكيفية الميينة بالمادة التاسعة والعشرين .

مادة ١٨ - إذا كان تعطيل الأسواق كلها أو بعضها - تنفيذاً للاوامر الإدارية كالتفرات الخاصة بالصحة العامة للآنسان أو الحيوان أو لتحقيق لفرض يتعلق بالنظام والأمن العام فليس للملتزم في حالة حدوث ذلك الحق في طلب إنهاء الإلتزام أو تأخير أداء الأقساط في مواقيدها أو المطالبة بأى تعويض . وفي هذه الحالة يخضع من قيمة مقابل الاستغلال القيمة المقابلة للأسابيع التي عطل فيها انعقاد السوق باعتبار السنة اثنين وخمسين أسبوعاً .

ثالث عشر - نقل الأسواق

مادة ١٩ - للإدارة العامة لشئون البلديات بوزارة الشئون البلدية والقروية في أى وقت أن تنقل أى سوق من موقع لآخر في نفس الجهة متى رأت أن المصلحة العامة تقتضى ذلك ولا يترتب على نقل السوق أن يكون للملتزم حق المطالبة بتخفيض مقابل الاستغلال أو أى تعويض لأى سبب كان وإذا رفض الملتزم إخلاء السوق المنقولة فيكون للإدارة إخلاؤها بالطريق الإدارى بعد إخطار الملتزم بكتاب موصى عليه بوجوب هذا الاخلاء في المدة

ويكون ذلك بكتاب موسى عليه يرسله وزير الشؤون البلدية والقروية أو من ينوب عنه الى الملتزم بغير حاجة لاتخاذ أية إجراءات قضائية من أى نوع كانت .

الثانى والعشرون - ما يترتب على سحب الإلتزام

مادة ٣٠ - فى جميع الأحوال التى يسحب فيها الإلتزام طبقاً لهذه الشروط (ماعدا حالة الوفاة طبقاً لشروط المادة ٢٧) يصادر التأمين بأكمله وتستولى الإدارة على الأسواق بالطريق الإدارى وبدون اتخاذ أية إجراءات قضائية من أى نوع كان وذلك مع عدم الإخلال بحق الإدارة فى مطالبة الملتزم بما قد يكون مستحقاً عليه من مقابل الاستغلال أو الغرامات أو غيرها وما ينتج من فرق بين قيمة عطائه وبين القيمة التى ترسبها الأسواق فى المزايدة الجديدة إذا كانت أقل من قيمة عطائه وذلك عن المدة الباقية على انتهاء مدة الإلتزام .

الثالث والعشرون - التراخيص الممنوحة الآن لآخرين

مادة ٣١ - من المتفق عليه أن التراخيص الممنوحة من الإدارة العامة لشئون البلديات عن أجزاء من مساحة أرض السوق لغرض الزراعة أو إقامة شون عليها لتخزين الحبوب أو ما شاكل ذلك لا تدخل لعملية الإستغلال المطروحة فى المزايدة فيها وهى من حق الإدارة دون سواها كما أن الإدارة وحدها هى المسئولة عن أداء اجرة الأراضى التى استأجرتها من الأهالى بقصد إقامة الأسواق عليها .

الرابع والعشرون - استيلاء الحكومة على أرض السوق أو جزء منها

مادة ٣٢ - إذا وقع اختيار الإدارة على أرض سوق من هذه الأسواق واستولت عليها لتحقيق منفعة عامة فليس للملتزم الحق فى الرجوع على الإدارة بتعويض وينتهى الإلتزام بالنسبة للسوق المشار إليها وتسمى المحاسبة على مقابل الاستغلال حتى تاريخ الاستيلاء .

أما إذا تناول الاستيلاء جزءاً من أرض السوق فليس للملتزم حق الاعتراض على ذلك أو طلب إنهاء الإلتزام أو تخفيض قيمة مقابل الاستغلال وللإدارة فى هذه الحالات حق إخلاء السوق أو بعضه إدارياً إذا لم يقم الملتزم بذلك فى المدة التى تحددها بكتاب موسى عليه دون حاجة إلى اتخاذ أى إجراء قضائى آخر مع خصم مصاريف الإخلاء من التأمين النهائى .

ثامن عشر - صيانة الأسواق

مادة ٢٦ - يجب على الملتزم المحافظة على الأسواق مع ما عليها من مبان وصيانتها فى مدة الإلتزام بحيث يسلمها عند انتهاء مدة الإلتزام أو سحبه بحالة جيدة كما استلمها فإذا حدث لها تلف نتيجة الاستعمال العادى للسوق ولم يقم بإصلاحه فى خلال المدة التى تحددها له الإدارة العامة لشئون البلديات فى كتاب موسى عليه تتولى الإدارة المذكورة عمل الإصلاح على حسابه وتخضع النفقات من قيمة التأمين المودع منه بدون أن يكون له حق مناقشتها فى ذلك ودن اتباع أى إجراء قضائى وفى هذه الحالة يجب على المرخص له تغطية التأمين فى مدة لا تتجاوز خمسة عشر يوماً .

تاسع عشر - إفلاس الملتزم

مادة ٢٧ - فى حالة إفلاس الملتزم أو المجزأ عليه يسحب الإلتزام بالكيفية المبينة بالمادة التاسعة والعشرين من هذه الشروط .

وفى حالة وفاة الملتزم ينتهى الترخيص وتضع الإدارة يدها على الأسواق وتديرها لحسابها ابتداء من التاريخ اللاحق للوفاة ولها فى هذه الحالة أن تتفق مع الورثة كلهم أو بعضهم على أن يحلوا محل المورث فى الإلتزام خلال المدة الباقية منه بنفس الشروط والالتزامات المنصوص عليها فيه .

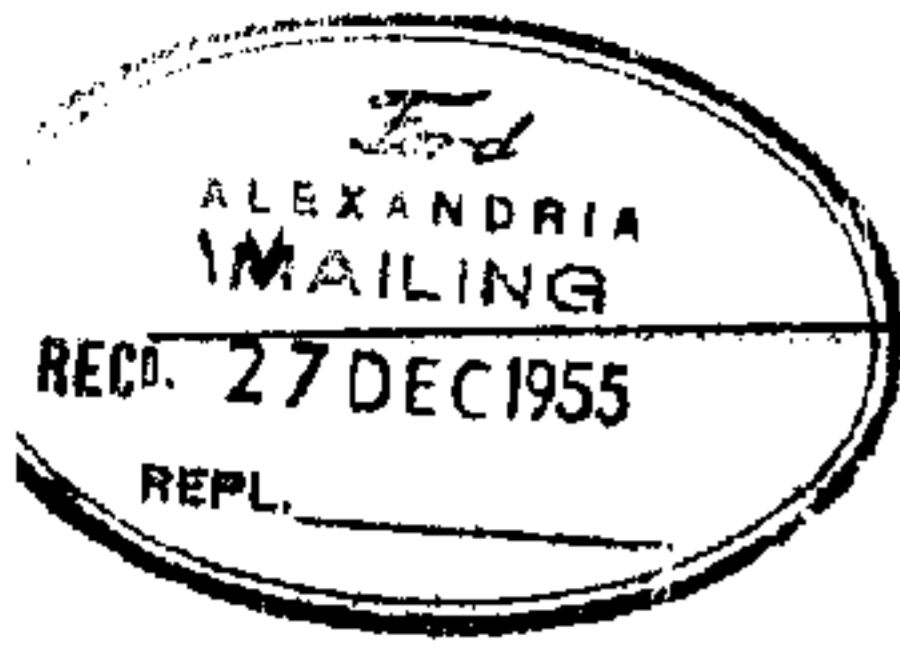
العشرون - الخضوع لقوانين الحكومة ولوائحها

مادة ٢٨ - يخضع الملتزم للقوانين واللوائح المعمول بها والتى تصدر فى المستقبل فيما يختص بالأمن والصحة والعمال وخلافه وكذلك جميع الاشتراطات التى تضعها الإدارة العامة لشئون البلديات بوزارة الشؤون البلدية والقروية .

كما لا يخل أحكام هذا الإلتزام بما يكون على الملتزم من التزامات مالية أو غيرها قبل المجالس البلدية والقروية أو التزامات طبقاً لقانون المحلات التجارية والصناعية رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ أو غيره من القوانين وفى حالة عدم إمكان إدارة السوق لعدم توافر شروط هذه القوانين أو فى حالة الحكم بإغلاق السوق لا يكون للملتزم حق مطالبة الإدارة برد أى جزء من مقابل الاستغلال السابق له أداؤه أو الرجوع عليها لأى سبب كان .

الحادى والعشرون - سحب الإلتزام

مادة ٢٩ - لوزير الشؤون البلدية والقروية الحق فى سحب الإلتزام إذا أخل المرخص له بشروط من الشروط التى تضمنتها المواد الثامنة والحادية عشرة والثانية عشرة والرابعة عشرة والسادسة عشرة والسابعة عشرة والسابعة والعشرون



الوقائع المصرية - العدد ٩٧ مكرر "غير اعتيادي" في ١٨ ديسمبر سنة ١٩٥٥

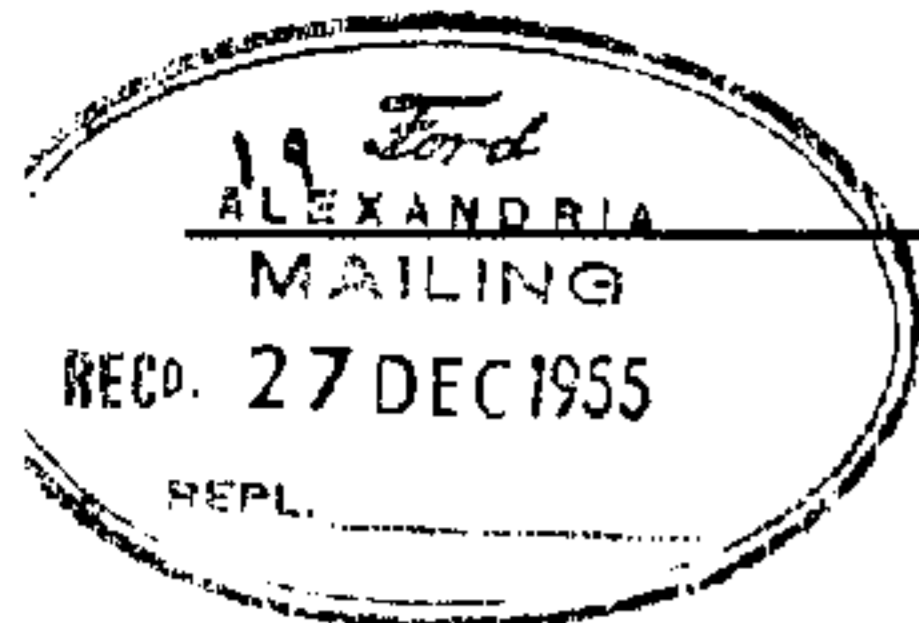
ملحق رقم (١)

بيان الأسواق التي سنطرح في المزايمة وتاريخ ومقر انعقاد جلسة المزايمة والتأمين المؤقت الواجب دفعه عن كل سوق لخزينة المراقبة الإقليمية المختصة قبل دخول المزايمة

التأمين المؤقت الواجب دفعه قبل دخول المزايمة	مقر انعقاد جلسة المزايمة بديوان مراقبة الشئون البلدية والقروية بمديرية	يوم جلسة المزايمة	موقعه		اسم السوق
			المديرية	المركز	
٥٠٠	بنها	١٩٥٥/٦/١٩	القليوبية	شبين القناطر	شبين القناطر
٥٠٠	»	١٩٥٥/٦/٢٠	»	قليوب	قليوب
٢٥٠	»	١٩٥٥/٦/٢١	»	طوخ	طوخ
٢٥٠	الزقازيق	١٩٥٥/٦/١٩	الشرقية	بلييس	بلييس
١٥٠	»	١٩٥٥/٦/٢٠	»	»	شبرا النخلة
٢٥٠	»	١٩٥٥/٦/٢١	»	مديا القمح	العزيزية
٢٥٠	»	١٩٥٥/٦/٢٢	»	فاقوس	فاقوس
٢٥٠	»	١٩٥٥/٦/٢٣	»	الزقازيق	القنايات
٤٠٠	»	١٩٥٥/٦/٢٥	»	كفر صفر	أبو الشقوق
٢٥٠	شبين الكوم	١٩٥٥/٦/١٩	المنوفية	الشهداء	سرسنا
٧٠٠	»	١٩٥٥/٦/٢٠	»	قويسنا	قويسنا
٤٥٠	»	١٩٥٥/٦/٢١	»	تلا	تلا
٤٠٠	»	١٩٥٥/٦/٢٢	»	أشمون	أشمون
٤٥٠	»	١٩٥٥/٦/٢٣	»	منوف	منوف
٢٠٠	»	١٩٥٥/٦/٢٥	»	البايجور	سيك الضحاك
٣٠٠	المنصورة	١٩٥٥/٦/١٩	الدقهلية	المنصورة	المنصورة
٢٠٠	»	١٩٥٥/٦/٢٠	»	السنبلوين	السنبلوين
٦٠٠	دمهور	١٩٥٥/٦/١٩	البحيرة	كفر الدوار	كفر الدوار
٢٠٠	»	١٩٥٥/٦/٢٠	»	أبو حصص	أبو حصص
٦٠٠	»	١٩٥٥/٦/٢١	»	الدلنجات	الدلنجات
٦٠٠	»	١٩٥٥/٦/٢٢	»	ايتاي البارود	ايتاي البارود
٤٠٠	طنطا	١٩٥٥/٦/١٩	كفر الشيخ	قلين	قلين
٣٠٠	»	١٩٥٥/٦/٢٠	الغربية	زفتى	زفتى
٢٥٠	»	١٩٥٥/٦/٢١	»	كفر الزيات	أبيار

تابع الملحق رقم (١)

التأمين الوقت الواجب دفعه قبل دخول المزايدة	مقر انعقاد جلسة المزايدة بدو ان مراقبة الشئون البلدية والقروية بمديرية		يوم جلسة المزايدة	موقعه		اسم السوق
				المديرية	المركز	
جنيه						
٢٠٠	طنطا	انفريية	١٩٥٥/٦/٢٢	العربية	المحلة الكبرى	المحلة الكبرى
٢٥٠	»	»	١٩٥٥/٦/٢٣	»	سمنود	سمنود
٧٥٠	الجيزة	الجيزة	١٩٥٥/٦/١٩	الجيزة	الجيزة	الجيزة
٣٥٠	»	»	١٩٥٥/٦/٢٠	»	امباية	المناشي
١٥٠	بنى سويف	بنى سويف	١٩٥٥/٦/١٩	بنى سويف	بنى سويف	بنى سويف
٥٠٠	الفيوم	الفيوم	١٩٥٥/٦/١٩	الفيوم	ابشواى	ابشواى
٣٠٠	»	»	١٩٥٥/٦/٢٠	»	سنورس	سنورس
٢٥٠	المنيا	المنيا	١٩٥٥/٦/١٩	المنيا	سمالوط	سمالوط
٢٥٠	»	»	١٩٥٥/٦/٢٠	»	أبو قرقاص	أبو قرقاص
١٥٠	»	»	١٩٥٥/٦/٢١	»	مغاغة	أبا الوقف
٢٥٠	بنى سويف	بنى سويف	١٩٥٥/٦/٢٠	بنى سويف	الغشن	الغشن
٣٥٠	أسيوط	أسيوط	١٩٥٥/٦/١٩	أسيوط	ديروط	ديروط
٣٠٠	»	»	١٩٥٥/٦/٢٠	»	منفلوط	منفلوط
٥٠٠	سوهاج	سوهاج	١٩٥٥/٦/١٩	سوهاج	سوهاج	سوهاج
٦٠٠	»	»	١٩٥٥/٦/٢٠	»	طهطا	طهطا
٣٠٠	»	»	١٩٥٥/٦/٢١	»	البيبا	برديس
٥٥٠	»	»	١٩٥٥/٦/٢٢	»	سوهاج	جزيرة شندويل
٢٠٠	قنا	قنا	١٩٥٥/٦/١٩	قنا	دشنا	دشنا
٤٥٠	»	»	١٩٥٥/٦/٢٠	»	فرشوط	فرشوط
٣٠٠	»	»	١٩٥٥/٦/٢١	»	إسنا	إسنا
٣٥٠	»	»	١٩٥٥/٦/٢٢	»	الأقصر	الأقصر
٣٠٠	»	»	١٩٥٥/٦/٢٣	»	أرمنت	أرمنت



(تابع) الملحق رقم (١)

أيام انعقادات الأسواق أسبوعيا

اسم السوق	يوم الانعقاد	اسم السوق	يوم الانعقاد
أبيار	الخميس	شبين القناطر	الأحد
الحلة الكبرى	الثلاثاء والسوق يوم الجمعة	قليوب	الاثنين
سمنود	الأربعاء	طوخ	الخميس
الجيزة	الثلاثاء	بليس	الخميس
المناشي	الخميس	شبرا النحلة	الثلاثاء
بيا	الخميس	العزيرية	الخميس
أبشواي	الخميس	فاقوس	الثلاثاء
سنورس	السبت	القنايات	الاثنين
سمالوط	الثلاثاء	أبو السقرق	الأحد
أبو قرقاص	الخميس	مرسنا	الاثنين
أبا الوقف	الأربعاء	قويسنا	الأربعاء
الفشن	السبت	تلا	السبت
ديروط	الاثنين	اشمون	الأربعاء
منفلوط	السبت	منوف	السبت
سوهاج	الاثنين	سبك الضحاك	الثلاثاء
طهطا	الخميس	المنصورة	الثلاثاء
برديس	السبت	السنبلوين	الخميس
جزيرة شندويل	السبت	كفر الدوار	الخميس
دشنا	الأربعاء	أبو حمص	الثلاثاء
فرشوط	الثلاثاء والاثنين في موسم الجمال	الدلتجات	الثلاثاء
إسنا	السبت	إيتاي البارود	الأحد
الأقصر	الثلاثاء	الشين	الأربعاء
أرمنت	الخميس	زفتى	الثلاثاء

المبلغ للوزارة عند أول طلب منها رغم أية معارضة في ذلك من قبل
الملتزم المشار إليهم وهذه الضمانة تظل نافذة المفعول لغاية ...
وإنا نقر بأننا بإصدارنا هذه الضمانة لم نتجاوز الحد المسموح لمجموع
الكفالات المرخص لنا في إصدارها .

تحريراً في ... سنة ١٩٥٥

التوقيع

ملحق رقم (٤)

لكتاب الشروط والالتزامات - نموذج لدفتر قيد المواشي
المبيعة المشار إليه في المادة ١٤

مجاناً

إتته في يوم ... الموافق ... سنة ١٩٥٥

قد باع ...

المقيم بجهة ...

الى المقيم بجهة ...

نوع الماشية وأوصافها

وشهد حصول البيع ...

المقيم بجهة ...

والذي نعرفه شخصياً ...

البائع المشتري الشاهد

تم البيع المبيع بعاليه بسوق ... وحرر هذا العقد وسلم
مجاناً للشترى كطلبه ما

إمضاء الموظف

ملحق رقم (٥)

بيان أنموذج خطاب الضمان للتأمين المؤقت

السيد ...

تتعهد بأن نضمن ...

سليم جنبه

في مبلغ (...)

قيمة التأمين المؤقت المطلوب $\frac{\text{منه}}{\text{منه}}$ على ذمة الدخول في المزاد

الخاص بسوق ... للرقابة الإقليمية التابعة لوزارة الشؤون

البلدية والقروية الخاصة بمديرية ... وأن ندفع هذا المبلغ

للارقابة المذكورة عند أول طلب منها رغم أية معارضة في ذلك من قبلهم

وهذه الضمانة تظل نافذة المفعول لغاية ...

تحريراً في ... سنة ١٩٥٥

التوقيع

ملحق رقم (٢)

لكتاب الشروط والالتزامات - أنموذج عطاء من طلب
الترخيص باستغلال (أسواق حكومية) مزايده يوم ...
سنة ١٩٥٥

أنا الموقع على هذا ادناه التابع لدولة ... ومقيم في ...
ومتخذاً لي ملامحاً ... (ويعتبر هتواي الذي
ترسل لي بمقتضاء كافة الإخطارات والمراسلات الأخرى التي تتعلق بهذا
العطاء) بعد أن أطلعت وخلصت جيداً كتاب الشروط والالتزامات الخاص
بالتزام استغلال الأسواق الحكومية أقر أني أقبل أن يمنع لي التمام استغلال
أسواق ... المبينة في العطاء المرفق ملحق رقم (١)
وأنتعهد بقبول جميع الشروط التي يفرضها على كتاب الشروط والالتزامات
المذكورة كما أنتعهد بتنفيذها تماماً .

وأرفق بهذا الأوراق التالية .

(١) التوكيل المشار إليه في المادة الثانية من كتاب الشروط
والالتزامات .

(٢) نسخة من القانون النظامي للشركة وصورة من قرار مجلس الإدارة
المشار إليهما في المادة المذكورة وكافة ما هو مطلوب بمقتضى هذه
المادة .

(٣) الإصصال المثبت لإيداع التأمين المشار إليه في المادة الرابعة من
الكتاب المذكور .

(٤) كتاب الضمان المشار إليه في المادة الرابعة المذكورة .

تحريراً في ... سنة ١٩٥٥ إمضاء

اسم المزايده

عنوانه البريدي

عنوانه التلغرافي

ملحق رقم (٣)

لكتاب الشروط والالتزامات (أنموذج كتاب الضمان المشار إليه
في المادتين ٤ و ٦)

السيد ...

حيث أن السيد ...

رسا عليه التزام استغلال الأسواق الحكومية التابعة لوزارة الشؤون البلدية
والقروية - الإدارة العامة لشؤون البلديات - في بلاد ...

فإننا نتعهد بأن نضمن $\frac{\text{المذكور}}{\text{المذكورين}}$ مبلغ (...)
قيمة المائة عشرين

من مجموع قيمة العقد المبرم $\frac{\text{منه}}{\text{منه}}$ عن هذا الالتزام وأن ندفع هذا